سبتمبر ٢٠٢٣

دراسة استكشافية

انعدام الأمن الغذائي في القرى البدويّة مسلوبة الاعتراف في النقب

منتدى التعايش في النقب ومركز أدفا // سارة حسّان أبو كف وشاني بارون ممون

MAZON | A Jewish Response To Hunger

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواه المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality

מרכז אדוה
מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל

دراسة استكشافية

انعدام الأمن الغذائي في القرى البدويّة مسلوبة الاعتراف في النقب

منتدى التعايش في النقب ومركز أدفا
سارة حسّان أبو كف وشاني بارون ممون
ترجمته للعربية: سارة حسان أبو-كف

سبتمبر ٢٠٢٣

الفهرس

مقدمة ٤

خلفية ٦

أهداف الدراسة والمجتمع قيد الدراسة ٩

أهداف الدراسة ١٠

المجتمع قيد الدراسة ١٠

المنهج المعتمد ١١

سلبيات المنهج المعتمد ١٣

نتائج رئيسية:

توسيع النظرة: البنى التحتية والأمن الغذائي ١٦

منظومة العلاقات بين الماء، الطاقة والغذاء (WEF NEXUS) ١٧

صعوبات الوصول والمواصلات العامة ٢٢

انعدام الأمن الغذائي من حيث الكمية، التنوع والجودة ٢٥

فهم المؤسسات مقابل فهم الممجتمع ٣٥

فروقات داخل المجتمع المدروس ٤٢

جائحة الكورونا ٤٧

خاتمة وتوصيات ٥١

مقدمة

تتناول هذه الدراسة موضوع انعدام الأمن الغذائي لدى البدو العرب الذين يعيشون في القرى مسلوبة الاعتراف في النقب. الغرض من الدراسة هو التعرف على موضوع انعدام الأمن الغذائي لدى البدو في النقب والتغلب على نقص المعلومات في هذا المجال، وذلك من أجل تطوير سياسات للتعامل السليم مع الصعوبات المتعددة التي يواجهها هؤلاء السكان. وكما ذكرنا، نظرًا لنقص المعلومات الأساسية فقد **قمنا بتعريف الدراسة في عامها الأول على أنها دراسة استكشافية نوعيّة وهذا التقرير القصير يلخص العام الأول من البحث ويضع الأُسس لعامه الثاني.**

يجري البحث من قِبل مركز أدفا ومنتدى التعايش في النقب، بتمويل من منظمة 'مازون'. نشكر المنظمة وممثلها في إسرائيل، الدكتور يشاي مينوحين، على دعم هذا البحث، ونرجو ترجمة البحث إلى سياسة فعالة للقضاء على ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في القرى مسلوبة الاعتراف.

الدراسة مبنية على خلفية موجزة عن الصعوبة الحالية في توفير المعلومات حول قضية الأمن الغذائي في القرى مسلوبة الاعتراف، عن أهداف البحث وعن المنهج المعتمد في كتابة

الدراسة. سيخصص الجزء الأكبر من الدراسة للرؤى الأولية الناشئة عن البحث، وهي: الافتقار إلى البنية التحتية (الكهرباء والمياه بشكل أساسي) الأمر الذي يرتبط بشكل مباشر مع انعدام الأمن الغذائي، حالة الأمن الغذائي من حيث كمية الأغذية وتنوعها وجودتها، العلاقة بين السكان والمؤسسات في طريقة إدراكهم لظاهرة انعدام الأمن الغذائي، الاختلافات بين المجموعات الفرعية في السكان المعرضين للظاهرة، وتأثير جائحة كورونا على أوضاع الأمن الغذائي. وأخيرًا، سيتم تقديم الاستنتاجات والتوصيات لمزيد من الأبحاث المستقبليّة وتصميم السياسات المختلفة.

خلفية

التعريف الشائع للأمن الغذائي هو أنه عندما يكون لدى جميع أفراد السكان في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى طعام مغذٍ وكافٍ من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية والعيش حياة صحية ونشيطة. لذلك، **فإن من لا يستطيع تحمل تكاليف تلبية كل هذه الشروط، فهي عيش في حالة من انعدام الأمن الغذائي** بشكل مؤقت أو مستمر وبدرجات متفاوتة.

بشكل عام، فإن بحث انعدام الأمن الغذائي متنوع ومتعدد الأوجه. هناك دراسات تركز على وجود الغذاء وكفايته وإمكانية الوصول إليه. ويركز البعض الآخر على كونه مغذٍ ومرضٍ من حيث تكوينه الغذائي وعلاقته بالصحة ونوعية الحياة، وهناك أبحاث أخرى تركز على توافق الطعام مع عالم الأذواق المجتمعية الثقافية وعلى الحفاظ على الأنماط المُفيدة.

مسِح انعدام الأمن الغذائي في إسرائيل من قبل أطراف مختلفة. من بينها، أصدرت مؤسسة التأمين الوطني منشورات خاصة تتعلق بالأمن الغذائي في إسرائيل، كان آخرها في كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٣. في هذه المنشورات، ظهرت **فكرة مفادها أن انعدام الأمن الغذائي مرتبط بشكل خاص بمستوى الدخل المنخفض**

وتلقي مخصصات ضمان الدخل. في غضون ذلك، هناك **فجوة دراماتيكية ومستمرة بين اليهود غير الحريديم واليهود الحريديم والعرب.** بشكل عام، **السكان العرب في إسرائيل أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من السكان اليهود غير الحريديم.** في الوقت نفسه، هناك نقص كبير في التجزئة الداخلية للسكان العرب، الذين يعيشون في وضع أسوأ من غيرهم. **ومن أبرز هؤلاء سكان القرى مسلوبة الاعتراف في النقب والتي لم يتم شملها إطلاقاً في المسوح الرسمية.**

الظروف المعيشية في القرى مسلوبة الاعتراف، مثل اسمها، غير موثقة، وهذا يختلف عن بقية البلدات في دولة إسرائيل من جميع شرائح المجتمع. يعيش سكان هذه القرى في مبانٍ مؤقتة بسبب الخطر المستمر من الإخلاء والهدم والنقص بدرجات متفاوتة بين القرى، بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والإنترنت والطرق المعبدة أو البنية التحتية للمواصلات العامة. هناك عدد قليل جدًا من الهياكل الدائمة أو الخدمات المنتظمة. لا تقوم دائرة الإحصاء المركزية بإجراء التعداد السكاني داخل القرى، ما يؤدي إلى نقص في البيانات، ويصعب على التخطيط لسياسة محددة ومصممة خصيصًا لهؤلاء السكان.

على أي حال، يُظهر البحث الحالي في إسرائيل وحول العالم أن سكان القرى مسلوبة الاعتراف معرضون بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي. أولاً، بُعدها الجغرافي والاجتماعي

والثقافي والمؤسسي عن البلد بأكمله ، كما لدى السكان الأصليين، بعضهم مبعَدين، في بلدان العالم الأول؛ وعادة ما ينبع ذلك من العلاقات المضطربة طويلة الأمد مع مؤسسات الدولة، ومؤسساتها البلدية أيضًا. تظهر دراسة لمثل هؤلاء السكان أنهم مُعرضون بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي، ويعانون منه بمعدل أعلى بكثير من بقية السكان، وأن هناك مجموعات فرعية مُعرضة له بشكل خاص ولا سيما الأطفال والنساء والمسنون.

ثانيًا، **يعتمد السكان في القرى مسلوبة الاعتراف على ضمان الدخل بنسب كبيرة**، من المرجح لذلك أن الارتباط الموجود كما ذكر أعلاه بين الاعتماد على ضمان الدخل وانعدام الأمن الغذائي صالح أيضًا في القرى بين جميع السكان، وإذا كان الأمر كذلك فهذا يعني وجود نسبة كبيرة من انعدام الأمن الغذائي.

وبالفعل، تنبثق إشارة معينة عن ظروف انعدام الأمن الغذائي في القرى مسلوبة الاعتراف من البيانات التي نشرتها وزارة الصحة في عام ٢٠٠٨. وبحسب التقرير، فإن ١٦,٩٪ من الأطفال البدو في الصفين الأول والثاني يعانون من نقص الوزن، **ولكن في القرى مسلوبة الاعتراف النسبة هي أكبر ٢,٤ مرة مقارنة بالبلدات الدائمة**، وبين البنات أكثر من البنين. **هذه البيانات جزئية وقديمة، ولكنها تشير إلى عمق انعدام**

الأمن الغذائي في القرى مسلوبة الاعتراف. كما تشير البيانات أنه لا يمكن استنتاج حالة القرى مسلوبة الاعتراف من عامة السكان البدو، **ولذلك تسعى الدراسة الحالية إلى تقديم إجابة أولية لهذه الصعوبة.**

أهداف الدراسة والمجتمع قيد الدراسة

في بداية البحث، تعاملنا مع المجال بأهداف أولية حددها منتدى التعايش بناءً على معرفته المستمرة بالسكان. بعد ذلك، قمنا باستكمال المعلومات من الأبحاث التي تتناول موضوع انعدام الأمن الغذائي - ولا سيما السكان الأصليين في دول العالم الأول، والتي تطرقت بشكل أساسي إلى إمكانية الوصول وعواقبها وتأثيرات أزمة الكورونا. إلى جانب هذه الأهداف، أضافت الدراسة كدراسة استكشافية استكمالات أخرى نشأت من المقابلات كما سيتم توضيحها لاحقًا، والأهداف أدناه هي تلك التي ذهبنا بها إلى الميدان.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقديم صورة أولية عن حالة الأمن الغذائي أو انعدام الأمن في القرى مسلوبة الاعتراف في النقب. وتمثلت الأهداف الأخرى في التأكيد على الاختلاف بين فهم وتصوّر مؤسسات الدولة حول هذه القضية وفهم وتصور السكان أنفسهم، وفي محاولة معرفة من هم مجموعات سكان القرى الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي.

المجتمع قيد الدراسة

بحسب معطيات سلطة السكان والهجرة لشهر حزيران ٢٠٢٣، سكن في النقب ٣٠١,٣٠٨ من العرب البدو، غالبيتهم العظمى في بلدات معترف بها. تشمل البلدات المعترف بها مدينة رهط، ٦ مجالس محلية، ومجلسين اقليميين يشملان ١١ قرية. **في يناير ٢٠٢٢، عاش ٨٣,٩٢٨ نسمة في ٣٥ قرية مسلوبة الاعتراف،** وهذا وفقًا لآخر البيانات المحدثة من هيئة السكان والهجرة. الدراسة الحالية تركز على الأخير.

المنهج المعتمد

تم التخطيط لتقسيم البحث على **مرحلتين على مدى عامين (٢٠٢٢-٢٠٢٤). المرحلة الأولى التي سنركز عليها هنا هي دراسة استكشافية نوعيّة لمسح وتشخيص القضايا الرئيسية** المحددة أعلاه. كجزء من الدراسة الاستكشافية (بعد مراجعة المقالات والمعلومات الموجودة)، **أُجريت مقابلات أوليّة جزئيّة مع ١٢ شخصًا تمت مقابلتهم**، ينتمون إلى مجموعات مختلفة من سكان القرى مسلوبة الاعتراف ولديهم اهتمام بقضية الأمن الغذائي، وفقًا للتقسيم التالي:

٥ مقابلات مع **مسؤولين** يخدمون السكان في سياق الأمن الغذائي بحسب التقسيم التالي:

١. في نظام التعليم الذي يخدم سكان القرى مسلوبة الاعتراف، تمت مقابلة مدير مدرسة ومديرة رياض أطفال.
٢. في السلطات المحلية، تمت مقابلة عاملة اجتماعية.
٣. في ضوء المقابلات الأولى أضفنا مديرًا ومديرة للجمعيات التي قدمت المساعدة فيما يتعلق بالأمن الغذائي في القرى.

٧ مقابلات مع أرباب عائلات في أربع قرى. في البداية أردنا تركيز المقابلات على قريتين بناء على اختيار مدروس. لكن في ظل صعوبة الوصول، ذهبت القائمة بإجراء المقابلات مع الفريق الميداني للمنتدى، وبالتالي وصلنا إلى أربع قرى فقط وليس وفقًا لمنطق منظم. بالإضافة إلى ذلك، طلبنا في البداية مقابلة كل من النساء والرجال، أرباب العائلات المسؤولين عن شؤونها المالية، ولكن نظرًا لوقت وصول القائمة بالمقابلات (وكونها امرأة)، لم تقابل رجالًا من القرى (الذين عادة ما يكونون خارج القرية في الصباح). وأخيرًا، من بين النساء اللواتي طُلب منهن إجراء المقابلات **رفض نصفهن** تقريبًا، وفي ضوء المقابلات يمكن القول إنه من الممكن أن أولئك الذين **وافقوا يتمتعون بأمن غذائي نسبي.**

الأشخاص السبعة الذين تمت مقابلتهم كانوا جميعًا من أرباب العائلات المسؤولين عن اقتصادها، ومن خلالهم تلقينا أيضًا تقريرًا عن المعالين (خاصة الأطفال وكبار السن). دون تقديم تفاصيل التعريف، كانوا جميعًا أمهات (من ٣ إلى ١١ طفلاً)، تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و٦١ عامًا، إحداهن حاصلة على درجات أكاديمية وتعمل، وأخرى تعمل لحسابها الخاص، والباقي بدون تعليم عالٍ أو عمل مدفوع الأجر؛ إحداهن من مواليد الخليل والأخريات من بنات القرى.

نظرًا لنطاق الدراسة، كنا راضين عن المعلومات غير المباشرة حول المعالين - الأطفال وكبار السن وما إلى ذلك، ومن المحبب التفكير في استكمال المعلومات المباشرة لاحقًا. بالإضافة إلى كل ذلك، كتبت الباحثة والقائمة على اجراء المقابلات نوعًا من المذكرات الميدانية التي تتضمن صورًا، وسنضيف أيضًا بعضًا منها أدناه.

كانت المقابلات مسجلة بالصوت أو بالفيديو ثم نُسخت بعد تحليل أولي وتم ترجمة الأجزاء ذات الصلة بدقة إلى اللغة العبرية.

سلبيات المنهج المعتمد

يتيح البحث الاستكشافي النوعي إبراز القضايا العميقة والاختلافات في التصورات والنهج بين مختلف المجموعات وأصحاب المصلحة. من المفترض به، كما يوحي اسمه، إعطاء إشارة أولية قبل الدخول إلى المجال بطريقة منظمة ومركزة مع سؤال محدد.

في الوقت نفسه، بحكم طبيعته لا يسمح البحث الاستكشافي بالتعميم، وأي قضية تنشأ أدناه يجب أن يُنظر إليها على أنها **إمكانية للمناقشة** وليس كحكم نهائي. أي أنه من المحتمل جدًا أنه نظرًا لطبيعة البحث فقد انكشفنا على واقع جزئي لا يمثل جميع السكان.

أبعد من ذلك، **يمكن القول إن الدراسة الحالية محدودة بسبب التحدي اللغوي.** تمت المقابلات باللغة العربية، ولكن بسبب الترجمة إلى العبرية ونطاق الدراسة، لم تتم ترجمة جميع المقابلات، ولكن تم تحليلها أولًا ثم ترجمة الأجزاء ذات الصلة. سارة حسان أبو كف، متطوعة في المنتدى، كانت هي القائمة على هذا العمل، وعلى الرغم من قُربها من الميدان، تشير تقاريرها إلى أن إمكانية الوصول إليها كانت محدودة أيضًا. من ناحية أخرى، كانت هناك قيود عملية - الاعتماد على مرافق، صعوبة الوصول إلى الزيارات، الظروف الميدانية للمقابلات. ومن ناحية أخرى، عوملت أيضًا كغريبة إلى حد ما لأنها ليست من القرى. أي، بسبب انغلاق السكان (كل قرية في حد ذاتها، لأسباب متعددة ومختلفة) **من الصعب جدًا تكوين الثقة اللازمة للتعاون والإبلاغ الكامل.**

أدت هذه القيود إلى **التوصية بتوسيع البحث النوعي بدلاً من الانتقال إلى البحث الكمي** الذي فكرنا فيه في البداية. بالإضافة إلى هذه النتيجة المهمة لاستمرار المشروع الحالي، كشفت المقابلات التي أجريت عن عدد من قيودها، والتي سنعرض عددًا منها الآن.

نتائج رئيسية

توسيع النظرة: البنى التحتية والأمن الغذائي

بداية الدراسة الحالية كانت من وجهة نظر الأمن الغذائي، ولكن مع تقدمنا في جمع المعلومات ظهرت **الحاجة الفورية لتوسيع النظرة من الميدان لا سيما في سياق المياه والكهرباء**، وأيضًا في سياق البنية التحتية ككل، مثل طرق الوصول:

> "المشكلة ليست في نقص الغذاء أو نقص التغذية الصحية، لكن المشكلة هي نقص المياه والكهرباء والبنية التحتية".

> "المشكلة هي في المواصلات والمياه والكهرباء".

قبل أن ننتقل إلى نتائج التقرير في السياق المحدد للأمن الغذائي، سنعرض أدناه عددًا من الأفكار الميدانية والأدبيات المتعلقة بالحاجة إلى توسيع النظرة، والتي يبدو أنها تظهر بقوة أكبر من القرى مسلوبة الاعتراف، ولكن قد يكون من المفيد التفكير فيها في سياق مجموعات سكانية أخرى.

منظومة العلاقات بين الماء، الطاقة والغذاء

WATER, ENERGY AND FOOD NEXUS (WEF)

وبالعودة من الميدان إلى الجانب النظري، وجدنا أن النهج الرائد للاستدامة هو الأمن في مجموعة متنوعة من المؤشرات، بما في ذلك ثلاثة مؤشرات ذات صلة: الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي.

وفقًا لمؤسسات الأمم المتحدة هناك ارتباط وثيق بين المجالات الثلاثة للأمن - المياه والطاقة والغذاء (WEF NEXUS)، ويجب فحصها في وقت واحد ووضع سياسة تأخذ في عين الاعتبار الثلاثة معًا. وهذا ما ينص عليه موقع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة:

> *"The water, energy and food (WEF) nexus means that the three sectors — water security, energy security and food security — are inextricably linked and that actions in one area more often than not have impacts in one or both of the others".*

في حين تم اعتماد الانشغال بالأمن الغذائي كسياسة عالمية منذ العام ١٩٧٥، أضيف عامل الطاقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والأمن المائي - في العقد الثاني من الألفية الحالية فقط. يتمثل النهج الحالي في محاولة تعزيز الحلول التي تتعامل مع الجوانب الثلاثة للأمن في نفس الوقت:

> *"Addressing security from the perspective of the Water-Energy-Food nexus refers to reducing trade-offs to acceptable levels and to enhancing synergies between efforts to simultaneously increase water, energy, and food security, respectively, to sustain human-wellbeing, economic production and environmental integrity"*

يتمتع هذا المفهوم حاليًا بقاعدة بحثية واسعة، بالإضافة إلى تفسير عملي لسياسة الاستدامة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما التزمت إسرائيل به. وفي الوقت نفسه، النقاش في إسرائيل حول الأمن الغذائي وعلى وجه الخصوص إن جمع البيانات المتعلقة بها لا يشير، على حد علمنا، إلى أمن المياه والطاقة. قبل أن نتعمق في الأمن الغذائي وفقًا للخطوط العريضة الأصلية للدراسة، من المهم جلب الأصوات من الميدان التي

توضح إلى أي مدى يعد **الافتقار إلى الأمن العام، وخاصة المياه والكهرباء، مصدرًا رئيسيًا لانعدام الأمن الغذائي.**

تم وصف العلاقة الوثيقة بين الأمن الغذائي والأمن **المائي** في عدة مقابلات:

> "أتمنى أن يكون لدينا ما يكفي من الماء حتى نتمكن على الأقل من زرع النعناع بالقرب من المنزل. ليس لدينا ماء في القرية لكن يبدو أن لا الدولة لا ترانا بتاتًا كما أننا غير متصلين بشبكة المياه على الإطلاق".

تم وصف الافتقار إلى الأمن المائي في جميع المقابلات تقريبًا، بما في ذلك من المسؤولين الذين قمنا بمقابلتهم، الذين شهدوا أن انعدام الأمن المائي ينبع من العديد من المشاكل - منها الاتصال بالمياه نفسها، وارتفاع سعر الماء الذي يتأثر أيضًا بسبب الأحوال المدنية لبعض نساء القرية، ومشكلات أخرى متعلقة بالبعد عن المصدر الرئيسي للماء:

> "إن قضية المياه حرجة بالفعل في القرى مسلوبة الاعتراف. على سبيل المثال، هناك أشخاص على بعد ٣ كيلومترات من أنابيب المياه الخاصة بهم وفي حال هناك مشكلة في الأنبوب - يدفعون على حسابهم الخاص على الرغم من أنهم لم يستهلكوا المياه بالكامل. بالإضافة

إلى ذلك، يوجد في القرية أشخاص متزوجون من نساء من الضفة الغربية، والزوجة والأطفال غير مسجلين كمواطنين في دولة إسرائيل. لذلك، فاتورة المياه بالنسبة لهم باهظة الثمن. بالإضافة إلى ذلك، يكون ضغط المياه يومي الجمعة والسبت ضعيفًا جدًا وأحيانًا لا تصل المياه". *(مدير مدرسة)*

يمكن العثور على وصف مماثل فيما يتعلق **بالكهرباء:**

"فيما يتعلق بالكهرباء، نحصل عليها في قريتنا من خلال ألواح الطاقة الشمسية وهو ما يمثل مشكلة بعض الشيء لأنه في الواقع لا توجد كهرباء بشكل مستمر ومنتظم. أعرف عائلات ليس لديها كهرباء لساعات عديدة في اليوم لأنها لا تستطيع تحمل تكلفة شراء ما يكفي من ألواح الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء لساعات طويلة ... أعرف الكثير من الأشخاص ممن ينقطع التيار الكهربائي لديهم كل يومين تقريبًا. عندما لم يكن لدي ما يكفي من الكهرباء، كنت أرمي الكثير من الطعام مثل الحمص والقشدة والحليب لأن يجب حفظها في الثلاجة على مدار الساعة. كنت لذلك أُحضر طعامًا يكفي ليوم واحد فقط كي لا أضطر لرميه عندما يتلف خارج الثلاجة".

تُظهر نهاية الاقتباس أن **انعدامى أمن الطاقة في الكهرباء يؤدي حتمًا إلى صعوبة في الحفاظ على الأمن الغذائي مثل الحفاظ على المنتجات الأساسية**، خاصة الصحية منها. من مقابلة مع العاملة الاجتماعية، يتضح لنا أنه **حتى تبريد الأدوية يتضرر بسبب عدم ضمان استمرارية الكهرباء:**

"يوفّر قسم الرفاه الاجتماعي ثلاجة صغيرة يمكنها احتواء الطعام والدواء. حجم الثلاجة التي نقدمها هو أصغر حجم بسبب عدم وجود كهرباء كافية لتشغيل ثلاجة كبيرة أو حتى ثلاجة عادية". *(عاملة اجتماعيّة)*

عادة عندما نتحدث عن الطاقة نعني الكهرباء، ولكن من الاقتباس التالي يمكننا أن نتعلم أن **غاز الطهي** هو أيضًا مصدر للطاقة، ونقصه يهدد الأمن الغذائي في القرى:

"في بعض الأحيان يكون الوضع عندنا صعبًا للغاية. هناك أوقات عصيبة نمر بها وأحيانًا لا يكون لدينا غاز للطهي لمدة يومين ولا نتناول الطعام لمدة يومين كاملين. نفس الشيء مع الماء، أحيانًا لا يكون لدينا ماء وأحيانًا يكون لدينا ماء".

تُظهر هذه الأوصاف، وغيرها الكثير، أنه في واقع القرى مسلوبة الاعتراف فإن الإمداد المنتظم بالمياه ووجود الكهرباء المستمرة وأنواع أخرى من الطاقة في بعض الأحيان هي **متغيرات حاسمة**

في الأمن الغذائي للسكان. في بعض الأحيان، لا تكفي كمية الكهرباء لتبريد الأدوية المنقذة للحياة، وتم الإبلاغ عن المياه بكميات ونوعية كافية في واحدة فقط من القرى الأربع التي أجرينا فيها المقابلات.

صعوبات الوصول والمواصلات العامة

"للوهلة الأولى، تبدو القرية وكأنها **'مرمية' بمحاذاة الطريق في وسط الصحراء**. الطريق الرئيسي المؤدي إلى القرية هو طريق إسفلت عادي، ولكن عندما تنزل منه وتدخل القرية، لا توجد طرق على الإطلاق وهي فقط طرق ترابية وعرة". *(من توثيق الباحثة)*

كما ظهر الافتقار إلى طرق الوصول والمواصلات العامة كبُنى تحتية كعامل مؤثر في الأمن الغذائي في القرى، كما يظهر في الاقتباسات التالية على سبيل المثال:

"لا توجد متاجر، وإذا كان شخص ما يريد طعامًا، فعليه عادةً الذهاب والشراء من حورة. من الصعب الذهاب إلى حورة طوال الوقت لأنك بحاجة إلى سيارة، ولا توجد وسائل نقل عام. بدون سيارة بالكاد يمكنك يعيش".

> *"[في قريتنا] لا توجد مواصلات عامة ولا توجد طرق. [للتنقل] يجب أن أقف على الطريق الرئيسي في الحر/ المطر وانتظر سيارة عابرة وأطلب منها توصيلي. وأحيانًا انتظر ٣ ساعات على الطريق".*

ستتم مناقشة الحاجة إلى النقل والمواصلات العامة في القرية مرة أخرى في الفصل التالي في جوانب أكثر تحديدًا، وهنا من المهم ملاحظة أن **صعوبة الوصول، مثل الماء والكهرباء، تعيق الأمن الوجودي، والأمن الغذائي هو جزء واحد منه فقط.** كما يصف مدير جمعية تساعد في تقديم الطعام للقرى مسلوبة الاعتراف، فإن **صعوبات الوصول تخلق حالة من انعدام الأمن في جميع مجالات الحياة:**

> *"البنى التحتية هي المشكلة الرئيسية للوضع الخطير في القرى مسلوبة الاعتراف من جميع الجهات، وخاصة من جانب الطعام. على سبيل المثال، أم بدوية تتلقى ٢٦٠٠ شيكل مخصصات ضمان الدخل ويرسلها مكتب التوظيف للعمل في التنظيف في سوروكا أو جامعة بن غوريون والمقاول يطلب منها أن تكون في مكان العمل في الساعة ٦ أو ٧ صباحًا. كيف ستصل هذه الأم إلى مكان العمل بدون بنية تحتية ووسائل نقل عامة؟ ولنفترض أنها ستذهب هناك مشيًا على الأقدام، سيستغرق الأمر منها على الأقل يومين للوصول إلى مكان العمل. هذا غير منطقي! غير*

> عادل وصعب للغاية! الناس في القرى مسلوبة الاعتراف لا يحصلون على أبسط الأشياء مثل الطرق والمواصلات العامة ثم يسألون لماذا يوجد انعدام أمن غذائي ولماذ هناك فقر ولماذا ولماذا". *(مدير جمعية)*

إذا كان الأمر كذلك، فيمكن القول إنه من أطراف المجتمع الإسرائيلي هناك حاجة للانضمام للنقاش الحالي في الأدبيات **التي تربط الأمن الغذائي بأمن البنية التحتية ككل، والمياه** والطاقة على وجه الخصوص. يعتبر العمل والبحث في هذه العلاقة الثلاثية أمرًا بالغ الأهمية، على الأقل في القرى مسلوبة الاعتراف.

انعدام الأمن الغذائي من حيث الكمية، التنوع والجودة

بالإضافة إلى ما ذُكر في الخلفية، **نستنتج من المقابلات أنه بشكل عام،** أو الغالبية العظمى كما يقول البعض، السكان في القرى مسلوبة الاعتراف **مُعرضون بشكل خاص لانعدام الأمن الغذائي من حيث كمية** الطعام نفسها:

"هناك بالتأكيد نقص في الطعام، فأنا أعرف عائلات يكون وضعها الاقتصادي صعبًا للغاية وحتى قاسيًا، بحيث لا يكون لديهم طعام وماء على الإطلاق. وكجزء من عملي في الجمعية، أُتيحت لي الفرصة لِمقابلة نساء يعشن في حالة فقر قاسية بحيث لا يكون لديهن ما يأكلنه، وبالتالي أعتقد أن هناك نقص في الطعام في المجتمع البدوي بنسبة تقترب من ٩٠٪، ويعاني جزء كبير جدًا من سكان القرى مسلوبة الاعتراف من نقص في الغذاء. هكذا أرى الواقع، ومن الممكن أن أكون قد ذهبت في تقديري إلى المجموعات الأكثر حرمانًا وأنني أرى فقط العائلات التي يكون وضعها صعبًا وخطيرًا للغاية، لكن الأمر ليس كذلك! فأنا أذهب

إلى جميع القرى وأرى الفقر والنقص الغذائي في كل القرى مسلوبة الاعتراف تقريبًا". *(مديرة جمعية)*

يتوافق هذا التقرير مع المعلومات الأساسية المذكورة أعلاه ومع التقارير الواردة من السكان أنفسهم، على الرغم من أنه عادةً ما يكون هناك تقرير من قبل طرف ثالث:

"أعتقد أن هناك فقراء في قريتنا وفي الواقع هناك أشخاص لا يملكون أحيانًا طعامًا في منازلهم، ولكن لا أعتبر نفسي منهم لأني أملك الحمد لله الطعام. بالإضافة إلى ذلك، الحياة صعبة في قريتنا والطعام هنا غالي الثمن كما قلت أعلاه، وخاصة اللحوم، والمياه غالية وألواح الطاقة الشمسية باهظة الثمن ولا توجد مواصلات عامة يمكنها أن تنقل الناس إلى العمل أو حتى إلى *[البلدة المجاورة]* أو إلى المستشفيات".

"تتكرر عبارة 'الحياة الصعبة' في العديد من المقابلات، لكنها تثير أيضًا **الاختلافات بين القرى في عدة جوانب**. أولاً وقبل كل شيء يتأثر **وضع القرية ككل بشكل كبير بمكانتها من حيث عدم الاعتراف**. بعبارة أخرى، هناك قرى مسلوبة الاعتراف لا يسمح هدمها المتكرر بعيش أسلوب حياة معقول، مثل قرية العراقيب: "يا للأسف ويؤلمني أن أقول هذا، ليس لدينا أي مصادر

خاصة بنا ولا نقدر أن نزرع أي شيء لأنه غير مسموح لنا. تأتي الدولة فقط وتدمر كل شيء يتبع لنا. قبل تاريخ ٢٠١٠\٧\٢٧ كنا نزرع كل شيء تقريبًا كل شيء! البندورة والنعناع والميرمية والخيار والباذنجان وشجرة الزيتون.. كان لدينا كل شيء! بالإضافة إلى ذلك، كان لدينا أغنام ودجاج - كان لدينا لحوم طوال الوقت تقريبًا. وشخصيًا، كان لدي أكثر من ١٠٠ دجاجة. كنا قلما نشتري أي شيء كان كل شيء في منزلنا، لكن بعد عمليات الهدم في عام ٢٠١٠، مُنعنا من الزراعة، ومُنعنا من الرعي وأُخذت الأغنام والدجاج وقُتلت أحيانًا ... ما مررنا به كان صعبًا حقًا".

بالإمكان رؤية الماء في أباريق، أدوات الطعام في صندوق والثلاجة بين القبور

من ناحية أخرى، من بين القرى مسلوبة الاعتراف هناك قرى أقل عرضة من غيرها لمحاولات الهدم والتدهور العام، والتي

يمكن فيها زراعة الطعام، حتى لو لم يكن على نطاق واسع. عادة ما تتمتع هذه القرى أيضًا من ارتباط مستقل أو مؤسسي بالمياه.

"بشكل عام، لدينا مصادرنا الخاصة من الطبيعة لكن بالطبع هذا لا يكفي. أزرع النعناع والمرمرية في المنزل ولدينا أشجار زيتون حول المنزل ... أما المياه، فهي تأتي إلينا مباشرة من [البلدة المجاورة] عبر أنبوب جلبناه بأنفسنا".

بالإضافة لسلسلة الاعترافات، فإن **المسافة وإمكانية الوصول** هي عوامل مؤثرة أيضًا، خاصة إلى بئر السبع والقرى البدوية، لأنه في القرى التي أجرينا المقابلات فيها لا توجد متاجر داخل القرية تسمح بالحصول على طعام كافٍ:

"المشكلة هي الحصول على الطعام. لا توجد متاجر في القرية سوى محل بقالة صغير يبيع الخبز والبيض والوجبات الخفيفة للأطفال الصغار. نشتري طعامنا من عدة أماكن،

من بينها كسيفة وحورة وعراد والخليل وبئر السبع. على حد علمي، الأسعار هي نفسها في جميع الأماكن تقريبًا، لكن هذا ليس مؤكدًا لأن ليس لدي معلومات كافية عن السعر لأن زوجي هو من يشتري الطعام والخضروات وليس أنا".

يوضح الاقتباس أن **المسافة وعدم إمكانية الوصول يؤكدان وربما يعززان تقسيم العمل بين الجنسين فيما يتعلق بالأمن الغذائي،** وينتج عن ذلك **اعتماد النساء على الرجال الذين يجلبون الإمدادات** من خارج القرية.

عوامل المسافة وعدم إمكانية الوصول تزيد من الصعوبات بشكل رئيسي من ناحية **التنوع** المحتمل للطعام، إذ أنه يجب **التخطيط مسبقًا لكل عملية طهي أو إعداد للطعام:**

"لا يوجد تنوع، لا يوجد شيء، نأكل ما لدينا ونقول الحمد لله. في معظم الأوقات لا نأكل اللحوم لأننا لا نملك اللحوم وأحيانًا يكون من الصعب الحصول على اللحوم الطازجة من رهط لأنه لا توجد طريقة للحفاظ عليها. الدولة تدمر كل شيء. وفي بعض الأحيان لا يوجد غاز، لذلك نحاول أن نأكل طعامًا لا يحتاج للغاز مثل الفواكه والخضروات. أنا آكل ما هو متاح وهذا كل شيء. تسألني عن التنوع ولا أعرف ما هو التنوع، فلا يوجد شيء هنا".

يوضح الاقتباس أن وجود انعدام الأمن في القرى متأصل في تعريف الأمن الغذائي ذاته باعتباره اعتمادًا على نوعية الغذاء ومساهمته في نوعية الحياة. لا يسمح **النقص في الاختيارات** في القرى **بتخطيط نظام غذائي متوازن وصحي على أساس منتظم:**

"عندما أقوم بإعداد طاولة الطعام في المنزل، من المهم بالنسبة لي أن أرى عدة أنواع مختلفة من الطعام. على سبيل المثال، عندما أقوم بإعداد المنسف من المهم جدًا تناول سلطة معها. وأحيانًا أقوم بإعداد منسف وفجأة اكتشف أنه ليس لدي بندورة وخيار للسلطة – وبهذا يجب علي التخلي عن السَلطة لأنه لا توجد طريقة للحصول على المكونات. لا يوجد متجر للخضار والفواكه هنا في القرية".

كما أن صعوبة الوصول إلى القرى **تجعل الطعام أكثر تكلفة** بسبب الحاجة إلى سيارة للحصول على الطعام:

"بشكل عام، لا توجد متاجر في قريتنا باستثناء محل بقالة صغير يبيع فقط الأساسيات مثل الحليب والخبز وما شابه. نذهب إلى حورة لشراء معظم طعامنا وأحيانًا إلى سوبر ماركت في بئر السبع مثل رامي ليفي. على سبيل المثال، لا يوجد ملحمة في قريتنا وعلينا شراء اللحوم من خارج القرية. ومثل ذلك يجب أن يكون لدى كل عائلة في القرية سيارة

للسفر والحصول على الطعام، لأنه لا توجد طريقة أخرى للحصول على الطعام. يجب عليك الذهاب بالسيارة وشراء الطعام، ولا توجد وسائل نقل عام بالطبع".

"لا يوجد شيء هناك *[في القرى مسلوبة الاعتراف]* وعليهم إحضار الطعام والشراء خارج القرية وهو أمر صعب للغاية لأنه لا توجد وسائل نقل عام وأحيانًا لا يملكون حتى المال لتزويد السيارة بالوقود للخروج والحصول على الطعام". *(مدير جمعية)*

العلاقة بين إمكانية الوصول والسعر والنضارة والتنوع مذكورة في الأدبيات بشكل رئيسي في سياق الأماكن النائية بالمعنى الأسترالي والكندي. من البحث الحالي، يبدو أنه من الممكن إنشاء مثل هذه العلاقة **أيضًا بسبب عوامل المسافة الذهنية وصعوبة الوصول التي لا تنبع من وجود مسافات كبيرة.**

إلى جانب الصعوبات المتأصلة والتقارير الصعبة، **كان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في القرى عادة من عائلات لم يتم الإبلاغ عن نقص في الغذاء فيها**، وكما ذكرنا، من الممكن أن يكون هذا هو سبب موافقتهم أيضًا على إجراء المقابلات. كما أكدوا أن الشراكة **والمساعدة المتبادلة تمنع الجوع الحقيقي في القرية:**

"صحيح أنه من الصعب علينا الحصول على الطعام مثل الأشخاص العاديين، لكنني شخصياً لم أصل إلى وضع أفتقر فيه أنا أو عائلتي إلى أي طعام. أنا أعمل وزوجي يعمل ويدعم الأسرة بشكل طبيعي ومسألة كيفية الحصول على الطعام هي المشكلة الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، لا أعتقد أن هناك أشخاصًا من حولي يصلون إلى هذا الوضع، صحيح أن هناك أشخاصًا في القرية يكسبون أموالًا أقل، لكنهم أيضًا، في رأيي، لا يصلون إلى حالة عدم امتلاك طعام لأنفسهم أو لأفراد أسرهم. وإذا كان هناك، فنحن نساعد الجميع هنا ولا نترك أحدًا يموت جوعًا بالطبع".

"نحن نساعد أقاربنا إذا كان لديهم مشاكل مع الكهرباء أو مشكلة مالية على سبيل المثال. لن نترك أحد ليموت جوعًا. على سبيل المثال، إذا قمنا بإعداد الطعام في المنزل وبقي لدينا طعام زائد فإننا لا نتخلص منه، ولكن نسأل في القرية عما إذا كان أي شخص بحاجة إليه أو نرسله إلى الأقارب".

من هذه الاقتباسات الأخيرة - التي تكررت بأشكال مختلفة في جميع المقابلات تقريبًا في المجتمع، يبدو أن التعارف الوثيق مع جميع سكان القرية يؤدي **إلى المساعدة المتبادلة التي تمنع الجوع. لكن هذا لا يكفي لاعتبار أن هنالك "أمن غذائي"**. كما هو مبين في هذا الفصل - فإن **الحالة المؤقتة والمنقطعة للقرى تجعل من الصعب الحصول على مجموعة متنوعة**

من المواد الغذائية والحفاظ عليها، وإنشاء نظام غذائي متوازن وصحي (الطبخ، الخبز، إلخ). في ضوء ذلك، يمكن القول إن هناك **انعدام أمن غذائي متأصل في القرى.**

ربما لهذا السبب، تحدثت إحدى المقابلات أيضًا عن **تطور السمنة في المجتمع**، وهو أمر لا نتوقعه في حالة النقص الشديد في الغذاء (ولكن بالتأكيد تم توثيقه في الأدبيات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، من ناحية جودة الغذاء):

> *"كجزء من دوري كمديرة لرياض الأطفال، لا أعرف عائلات حَرمت نفسها من الطعام، بل على العكس، أعرف أمهات اتجهن إلى اختصاصي تغذية لأن أطفالهن يعانون من زيادة الوزن". (مديرة رياض أطفال)*

في الختام، **يوجد انعدام أمن غذائي كبير في القرى مسلوبة الاعتراف، لكن يمكننا القول إنه من المقابلات عَلمنا أن السبب الرئيسي وراء ذلك ليس نقص الطعام أو الجوع، بل ينبع انعدام الأمن الغذائي من الصعوبات المتعددة في الحصول على الغذاء، وحفظه ومعالجته، فلا تسمح هذه الصعوبات 'بنظام غذائي متوازن وصحي'، ولا سيما على مستوى التنوع والتوافر.**

بالإضافة هذا الاستنتاج العام، هناك أيضًا اختلافات بين القرى وداخلها. نشأت اختلافات بين القرى على أساس عامل درجة عدم الاعتراف بالقرية وإمكانية الوصول إليها، مما أدى بالضرورة إلى غياب البنية التحتية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، ظهر تقسيم واضح للعمل بين الجنسين فيما يتعلق بالأمن الغذائي، بطريقة تؤدي **إلى اعتماد المرأة على الإمدادات** التي تأتي من الخارج. سنناقش المزيد من الاختلافات بين السكان في وقت لاحق.

فهم المؤسسات مقابل فهم المجتمع

في الوصف أعلاه، ظهرت اختلافات في التعريف والنهج بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، خاصة بين أصحاب الوظائف وأصحاب الأسرة الذين تمت مقابلتهم. أدناه سنناقش ثلاثة مجالات برزت فيها هذه الفجوات في الإدراك والإبلاغ.

بادئ ذي بدء، ما يبرز من المقابلات هو **الإدراك**، أو بالأحرى - الافتقار إلى الفهم والوعي. لم يكن مفهوم الأمن الغذائي معروفًا إلا لجزء صغير من شاغلي المناصب وحتى لإحدى نساء مجتمع الدراسة، أي لأقلية من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم:

> "لا أعرف مصطلح الأمن الغذائي، لكنني أفهمه لأنني أفهم مصطلح نقص التغذية أو التغذية غير الصحية".
> *(مدير مدرسة)*

يبدو أن الاختلاف ينبع من درجة ونوع التعليم والتعرض للمفاهيم في هذا المجال. على سبيل المثال، كان أولئك الذين درسوا العمل الاجتماعي على دراية بالمفهوم، وكذلك كان مديرو الجمعيات التي تتعامل مع الموضوع:

"أعرف مصطلح الأمن الغذائي. كجزء من عملي في الجمعية، أتعامل مع قضية انعدام الأمن الغذائي". *(مديرة جمعية)*

هذا هو السبب في أننا استخدمنا في بعض المقابلات كلمات أخرى لوصف الموضوع، وليس المصطلح التقليدي، ولكننا سألنا عن الإلمام به وما أذا كانوا يعرفونه. من بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من السكان، لم يعرفه سوى المتعلمين.

في الواقع، وفقًا لبعض المسؤولين **يفتقر السكان في القرى مسلوبة الاعتراف إلى حد كبير إلى المعرفة الأساسية بالتغذية** الصحية، ويزيد الافتقار إلى الوعي من انعدام الأمن الغذائي:

"في رأيي، كل من الطلاب والأشخاص في القرية مسلوبة الاعتراف *[X]*، ليس لديهم وعي كافٍ أو حتى ليس لديهم وعي على الإطلاق بجودة الطعام وما إذا كان صحيًا أم لا. على سبيل المثال يمكنني الحديث عن هذه الظاهرة بين الطلاب - أرى الطلاب باستمرار وهم يشربون *'X-L'* و *'Blu'* بشكل لا يمكن تصوره. في رأيي، إذا علموا بكمية السكر فيها والضرر الذي تسببه هذه المشروبات، فإنهم سيتوقفون عن شربها، لكن للأسف ليس لديهم الوعي ... الأمهات في القرى مسلوبة الاعتراف ليس لديهن الوعي الكافي لتعليم الأطفال اتباع نظام غذائي صحي وسليم". *(مدير المدرسة)*

هذا التصور يشاركه أيضًا أولئك الذين يوجهون الأضواء إلى مؤسسات الدولة وليس للأمهات:

"في رأيي، لا يوجد وعي بالقيم الغذائية في القرى مسلوبة الاعتراف. يعيش الناس على هذا النحو دون الالتفات إلى ما يأكلونه وما إذا كان يعتبر طعامًا صحيًا أم لا. ما يهمهم هو مجرد محاولة العيش بكرامة ولا يهم بالنسبة إليهم ما يأكلونه. قضية الغذاء الصحي ليست على قائمة أولويات البدو، بل مشكلة الأرض التي تشغلهم. الوضع السائد اليوم في القرى مسلوبة الاعتراف يجبر البدو على عدم الانتباه إلى قضية التغذية الصحية". *(مديرة جمعية)*

في المقابلة، أجرت المديرة علاقة مباشرة بين السياسة تجاه القرى مسلوبة الاعتراف وأوضاعها من حيث الوعي بجوانب التنوع والجودة في الأمن الغذائي. **هذا النوع من المنظور التوسعي والسياسي غير موجود بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المجتمع.** في الوقت نفسه، **أظهر بعضهم بالتأكيد معرفة وفهمًا للقيم الغذائية** واتباع نظام غذائي متوازن:

"بالنسبة لي، تعتبر القيم الغذائية من الاعتبارات الهامة التي أضعها في الاعتبار عند طهي الطعام أو شرائه للمنزل. في مطبخي، أحاول الموازنة بين طعام اللحوم ومنتجات الألبان والأطعمة النباتية ... أحاول قدر الإمكان الجمع

بين كل هذه الأطعمة وعدم الاعتماد على نوع واحد من الطعام. بالإضافة إلى ذلك، أعلم أن الطعام المقلي ليس صحيًا جدًا، لكن في بعض الأحيان لا أملك خيارًا سوى طهيه لأن عائلتي تحبه".

من هذا التناقض يمكن فهم **أن الوعي لدى السكان أو جزء منه ربما يكون أعلى مما يُنسب إليه**، والمشكلة تكمن في الصعوبات في تنفيذه.

هناك قضية أخرى نشأت فيها فجوة بين تصور المسؤولين والأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المجتمع وهي **النظرة إلى الحلول الخارجية** (من الدولة أو من القطاع الثالث).

من بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المجتمع، من الواضح أنه في رأيهم لا توجد أي تدخلات خارجية تقريبًا من المؤسسات حول هذه القضية. نشأ منهم شعور بأنه لا يوجد طرف خارجي سيساعد القرى مسلوبة الاعتراف، ربما بشكل عام وربما بشكل أساسي في سياق تغذية السكان، وهو أمر تكرر بكلمات مختلفة في جميع المقابلات في المجتمع:

"إذا لا سمح الله نحن في حاجة، فلا أحد يسأل عنا ويهتم بنا إذا لم تعتني بنفسك وبعائلتك فلن يفعل أحد. كما أنني لا أعرف إذا كان لدينا مجلس أم لا، لا أحد يتحدث عن

المسؤول عن قريتنا، بمجرد أن قالوا إنه أبو بسمة وقالو مرة أننا ننتمي إلى القصوم وكلاهما أسوأ من الآخر ولا ترى أيًا منهما في منطقتنا".

"أنا وعائلتي لا نتلقى أي مساعدة من أي جهة أو مؤسسة. لا أحد ينظر إلينا. صحيح أن وضعي المادي جيد جدًا وهذا لا يحدث كثيرًا في القرى مسلوبة الاعتراف، لكننا ما زلنا بحاجة لمساعدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى المال والطعام وكذلك الكهرباء والماء".

"لم يسألني أحد عن الطعام. أنتِ الأولى".

من ناحية أخرى، ذكر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المؤسسات (المجالس الإقليمية والمدارس التي تخدم بشكل مباشر سكان القرى مسلوبة الاعتراف) **المساعدة المؤسسية أو البرامج التي تتعامل مع هذه القضية:**

"كجزء من دوري، أنا على دراية ببرنامج من وزارة التربية والتعليم يتعامل، من بين أمور أخرى، مع زيادة وعي المرأة بقيم التغذية السليمة". *(مديرة رياض الأطفال)*

"على سبيل المثال، هناك طلاب على الرغم من المنح الدراسية التي قدمتها لهم من خلال وزارة التعليم، إلا أنها لا

> تزال غير كافية وهناك حاجة إلى المزيد لأن وضعهم المالي سيء حقًا". *(مدير المدرسة)*

توضح الأمثلة المذكورة وكذلك نهاية الاقتباس الأخير أن هذه **برامج ضيقة النطاق لا تتوافق مع احتياجات السكان.** ربما في ضوء هذه الخلفية يمكن فهم سبب عدم معرفة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من السكان بهذه الحلول.

تظهر أيضًا من المقابلات - كما ذكرنا سابقًا في الفصل السابق - فجوة في إدراك السكان لحجم المشكلة مقارنةً بالإدراك من الخارج. على سبيل المثال، تقرير مدير المدرسة:

> "فيما يتعلق بمسألة التغذية، فإن الوضع في القرى المعترف مسلوبة الاعتراف هو نفسه تقريبًا من حيث إنه ليس جيدًا للغاية، ولكن الوضع أصعب في القرى مسلوبة الاعتراف. على الأقل للقرى المعترف بها مجلس محلي واحد يخصهم فقط ويهتم بهم فقط ورفاهية السكان وتغذيتهم". *(مدير المدرسة)*

> "أستطيع أن أقول إن جميع الذين يتصلون بنا من القرى مسلوبة الاعتراف تقريبًا هم أشخاص'منتهين' نفسيًا وجسديًا وليس لديهم ما يأكلونه". *(مدير جمعية)*

من الواضح أنه من منظور مقارن خارجي، فإن جميع سكان القرى مسلوبة الاعتراف في وضع صعب للغاية. **لكن في التصور الذاتي للأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المجتمع، هناك اختلافات كبيرة داخل القرية، ولا يعاني جميع السكان من انعدام الأمن الغذائي:**

> "لا تعاني أسرتي من نقص التغذية، بل هي في حالة جيدة حقًا. على مقياس من واحد إلى عشرة، سأقدم ٣/١٠. ولكن هناك أشخاص في القرية قد يكون لديهم ٦ أو ٧ أو أكثر".

يبدو أن التقارير الداخلية للسكان أكثر دقة ويوصى باستخدامها لفهم الاختلافات المبلغ عنها. **توضح هذه الاختلافات بين التقارير الداخلية والتقارير الخارجية مقدار الحاجة إلى المعلومات المنظمة المطلوبة داخليًا وفيما يتعلق بالسكان الخارجيين.** ولهذه الغاية، يجب أيضًا توضيح تعريف الأمن الغذائي لدى من هم في مناصب السلطة، ولدى السكان أيضًا.

أيضًا، بمقارنة تصريحات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من داخل المجتمع والمسؤولين يبدو أنه **لا توجد استجابة منهجية لقضية الأمن الغذائي، وأن الاستجابات الحالية لا تتعامل مع مجمل الصعوبات التي يواجهها السكان** في سياق قضية انعدام الأمن الغذائي.

فروقات داخل المجتمع المدروس

خلال الدراسة، ظهرت **اختلافات في درجة التعرض لانعدام الأمن الغذائي حسب تقييم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم.** تم الإبلاغ عن بعض الاختلافات بين السكان في عدة مقابلات، وظهر البعض الآخر في مقابلة واحدة. في هذا القسم نسرد بعضًا منها، وسنبدأ بالاختلافات التي تكررت أكثر من مرة في المقابلات:

١. **الأطفال:** كونهم يعتمدون بشكل كامل على والديهم لتوفير التغذية والحفاظ على جودتها، ذكرهم غالبية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على أنهم ضعفاء ومُعرضين أكثر من غيرهم لانعدام الأمن الغذائي:

"أعتقد أن الرضّع هم الأكثر عرضة للخطر لأنه يتعين عليك دائمًا شراء الحليب لهم مثل ماتيرنا، وحليب الأطفال مكلف بعض الشيء. وبناءً على ذلك، إذا كانت هناك أسرة فقيرة، فقد يضر هذا بالطفل لعدم وجود المال. أعتقد أنه من المؤكد أن الأهالي يفضلون شراء الحليب للطفل على شراء الطعام لأنفسهم".

يتضح من الاقتباس أنه في رأي الشخص الذي أُجريت معه المقابلة، فإن **الخطر على الأطفال يزداد مع الوضع الاقتصادي غير المستقر**. في مثل هذه الحالة، يبدو أن أكبر صعوبة تكمن في **بدائل حليب الأم.** ولكن من الاقتباسات الأخرى، يمكن معرفة أن هذه **نقطة ضعف بسبب الاعتماد على قرارات الوالدين، على سبيل المثال فيما يتعلق بنوع النظام الغذائي:**

> "في رأيي، الأطفال هم الأكثر ضعفًا لأن ما لدى والديهم في المنزل عليهم أن يأكلوه وليس لديهم خيار آخر. وأحيانًا لا يكون لدى الوالدين طعام، لذا فهم لا يأكلون". *(عاملة اجتماعيّة)*

يمكننا أن نلخص ونقول إن هناك إجماع على أن الأطفال أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، سواء من حيث كمية الطعام - خاصة بين الأطفال الذين يحتاجون إلى بدائل الحليب، ومن حيث جودته وصحته.

٢. **أصحاب الاحتياجات الغذائية الخاصة** - بدايةً من الحساسية إلى مرض السكري. **يتعرض البالغون لخطر أكبر** لانعدام الأمن الغذائي، ولكن ليس فقط:

> "لدي حساسية من الغلوتين، أنا وابنتي. وبالطبع لا يوجد متجر في القرية *[X]* يبيع أطعمة خالية من الغلوتين. إنه

ليس نقصًا، ولكنه غياب عام للطعام الخالي من الغلوتين في القرية. علاوة على ذلك، حتى في قرية حورة أبحث عن طعام خالٍ من الغلوتين، ولكني لا أعثر عليه. لذلك، أذهب إلى بئر السبع لشراء طعام خالٍ من الغلوتين لي ولابنتي. وسعر الطعام الخالي من الغلوتين مرتفع ومكلف بالنسبة لي".

"أعتقد أن الناس مثلي، كبار السن المرضى، هم الأكثر عرضة للخطر. أنا مريضة ولا آكل ما هو متاح مثل الآخرين، بل يجب أن أنتبه لما أتناوله لأنه لا يُسمح لي بتناول الكثير من الأشياء بسبب حالتي مثل البندورة والخيار هكذا قال لي الطبيب. لذلك، يجب أن أتأكد دائمًا من أن لدي طعامًا في المنزل يُسمح لي بتناوله وأحيانًا لا أجد مثل هذا الطعام في المنزل ويجب أن أنتظر أبنائي لشراء الطعام المحدد عند عودتهم من العمل".

"يعاني كبار السن دائمًا من مرض ما، لذا فهم معرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي بشدة".

"أعتقد أن البالغين المصابين بالأمراض يمكن أن يكونوا فئة سكانية معرضة للخطر للغاية، على سبيل المثال الأشخاص المصابون بالسكري هم بالتأكيد أشخاص معرضون لانعدام الأمن الغذائي".

كما يتضح من هذه الاقتباسات المتنوعة، فإن أولئك **الذين يحتاجون إلى طعام خاص - بسبب مرض مزمن أو حساسية - يعانون بشكل خاص من مشاكل التنوع والسعر وإمكانية الوصول التي تم ذكرها سابقًا.** علاوة على ذلك، على الرغم من أن هذا ينطبق على جميع الأعمار، إلا **أن فرصة البالغين في الحصول على الطعام الخاص الذي يحتاجونه متدنيّة، وبالتالي يبدو أن المسنين في القرى مسلوبة الاعتراف هم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي.**

٣. **النساء والأطفال في العائلات متعددة الزوجات** - من مقابلة واحدة فقط ظهرت فرضية يجب فحصها في دراسة متابعة، وبحسبها إن العائلات متعددة الزوجات مُعرضة جزئيًا لانعدام الأمن الغذائي، بحسب تفضيل رب الأسرة، وهنا يدور الحديث عن زوجة أولى تزوج عليها زوجها:

> "أعرف الكثير من النساء اللواتي تزوج أزواجهن من زوجة ثانية أو ثالثة ويتركونهن (الزوجات السابقات) دون مال ولا يطعموهن ولا يطعمون الأولاد. هنالك انفصال تام بين الزوج والأسرة الأولى. هؤلاء النساء عادة لا يعملن وليس لهن شهادات أو لقب أول، لذلك ليس لهن ولا أولادهن إلا الله. أرى الكثير من المواقف من هذا القبيل ووضعهم المالي صعب للغاية".

من هذا الاقتباس يبدو مرة أخرى - كما هو الحال في العديد من الاقتباسات الأخرى - **أن انعدام الأمن الغذائي في الواقع يرتبط أولاً وقبل كل شيء بالوضع الاقتصادي للأسرة، حيث إنه كلما كان أكثر اعتدالًا، زادت قدرتها على التغلب على الصعوبات والتعامل معها بشكل مستقل.** كما ذكرنا، تتماشى هذه الأمور مع نتائج الدراسة في عموم السكان، والتي وفقًا لها فإن أهم مؤشر على انعدام الأمن الغذائي هو الاعتماد على ضمان الدخل.

جائحة الكورونا

يبدو أن التأثير الرئيسي لأزمة كورونا كان **تدهور أوضاع بعض سكان القرى - بشكل أساسي بسبب فقدان الرجال لمصدر دخلهم:**

"كان الوضع خلال الكورونا صعبًا وفقد الكثير من الناس وظائفهم وظلوا يجلسون في منازلهم طوال اليوم. زوجي شخصيا لم يعمل ساعات كثيرة في اليوم أيضا، ولكن هذ لم يؤثر علي شخصيًا من حيث الطعام. أعرف أناسًا تأثروا كثيرًا من فيروس كورونا وخاصة من ناحية الغذاء".

"كان الوضع بالفعل صعبًا بشكل خاص بالنسبة للعائلات التي فقدت وظائفها".

تماشيًا مع الارتباط الوثيق بين الدخل القليل وانعدام الأمن الغذائي، ورد هنا أيضًا أن **الأزمة جلبت صعوبة في توفير الغذاء الكافي للقرى:**

"في الماضي، قبل الكورونا، لم يكن لدينا أي توجهات عن الطعام ولم يكن الناس في القرى مسلوبة الاعتراف يطلبون المساعدة الغذائية لأنهم كانوا ينظرون إليها على

أنها 'عيب'. بعد الكورونا تغير كل هذا. حجم المساعدات المتعلقة بالغذاء أصبح كبيرًا جدا والسبب في ذلك هو تدهور الوضع الاقتصادي بسبب الكورونا التي أجبرتهم على طلب أبسط شيء - الغذاء. لقد أدركوا أنهم إذا لم يطلبوا الطعام، فلن يعطيه أحد لهم، لذلك أصبح عدد كبير منهم يلجؤون إلى قسم الرفاه الاجتماعي. الذي كان يتلقى المساعدة من وزارة الاقتصاد والصناعة". *(عاملة اجتماعية)*

كما وزادت صعوبة التنقل خلال أزمة الكورونا، مما أثر على توافر الغذاء:

"شخصيا، خلال الكورونا، كنا مقتصدين حقًا وبدأنا في تقليل كمية الطعام التي اعتدنا تناولها لأننا كنا في عزلة ولم يُسمح لنا بالخروج وإحضار الطعام من حورة متى أردنا".

بالإضافة إلى ذلك، **قَلتْ عادات المساعدة المتبادلة** المذكورة أعلاه، **بسبب التباعد الاجتماعي** والخوف من زيارة منازل العائلات الأخرى:

"أحد الجوانب المتعلقة بموضوع الطعام الذي لاحظته، هو أنه خلال فترة كورونا توقف الفقراء عن طلب الطعام من جيرانهم أو غيرهم، وذلك بسبب الخوف من الإصابة بالعدوى. وقد أدى هذا الوضع إلى جعل الفقراء أكثر فقر

وجعل وضعهم أسوأ. وهؤلاء الناس لم يكن لهم إلا الله وأيضاً جمعية محلية تساعد المحتاجين. على سبيل المثال، أنا شخصيًا أيضًا، عندما أفتقد شيئًا في مطبخي مثل البندورة في الوضع الطبيعي سأطلب من الجيران، لكن في الكورونا لن أطلب أي شيء، حتى لو كان طارئًا".

إحدى الجمل التي تكررت لدى كافة الأشخاص الذين قابلناهم تقريبًا، والتي من الجدير التطرق إليها، كانت «ليس لنا إلا الله»، خاصة في سياق الكورونا:

"كانت أيام الكورونا صعبة حقًا ... العائلات التي تعيش في القرى مسلوبة الاعتراف، أعتقد أن أحداً لم يهتم بها أيضًا. مررنا بأيام صعبة مع الكورونا وبالكاد كان لدينا طعام في المنزل. ماذا أستطيع ان اقول لك كان من الصعب حقًا حتى التحدث وتذكر هذا الوقت الصعب (تتحدث وتبكي). الوضع يتدهور أكثر فأكثر بسبب الكورونا زوجي لا يجلب ما يكفي من المال وليس لدينا إلا الله".

سمعنا أمورًا شبيهة من أصحاب المناصب، لكن التركيز لديهن كان على **صعوبة استحقاق الحقوق** (أي ليس عدم وجود حل، ولكن نقص المعلومات وإمكانية الوصول إلى الحل نفسه):

"بخصوص الكورونا، أعتقد أن الوضع بشكل عام في القرى

غير المعترف بها أصبح أكثر خطورة وضعفًا مما كان عليه قبلها. كان هناك أناس ليس لديهم شيء في المنزل، لا ماء ولا طعام ولا كهرباء، و لا يوجد مصدر رزق، وأعتقد أن السبب في ذلك هو أن البدو في النقب يفتقرون إلى الوعي بما يستحقونه من التأمين الوطني، وأثناء الكورونا، صادفت عائلات بدوية فقدت مصدر رزقها وكان يحق لها الحصول على أموال ومخصصات من التأمين الوطني لإعالة أنفسهم بكرامة، لكنهم لم يتلقوا أي شيء لأنهم لم يعرفوا كيفية ملء الاستمارات وتقديمها إلى التأمين الوطني أو أنهم منذ البداية لا يعرفون أنهم يستحقون المال من التأمين الوطني. إن الأمر برمته لاستخراج الحقوق من التأمين الوطني، فجزء كبير من البدو في النقب لا يعرفون شيئًا عن هذه القضية حتى هذه الأيام". *(مدير جمعية)*

وفي الختام، فاقمت فترة الكورونا الوضع الاقتصادي وربما نتيجة لذلك تفاقم وضع انعدام الأمن الغذائي أيضًا. كما وفاقمت الكورونا ايضا مشكلة الوصول من وإلى القرى، وحتى داخل القرى نفسها. هذا بالإضافة إلى توقف المساعدة المتبادلة خلال هذه الفترة في حين لم تكن حلول الحكومة متاحة للسكان. بحسب تقارير الباحثة الميدانيّة، شعر الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات بأنهم تحت رحمة الله فقط.

خاتمة وتوصيات

تم إطلاق الدراسة الحالية كدراسة استكشافية في عامها الأول، والتي لخصناها بعدد من الأفكار هنا. سيخصص هذا الجزء للتوصيات المنبثقة عنه، أولاً فيما يتعلق ببحوث المتابعة، وفيما بعد بشأن السياسات التي يجب العمل بها. مثل هذه الدراسة المتواضعة كمثل استنتاجاتها التي ينبغي أيضًا قراءتها بحذر.

نماذج دراسات مستقبلية:

كما تم توضيحه في الفصل الذي يناقش حدود الدراسة الحالية، هناك صعوبة في الوصول إلى السكان واكتساب ثقتهم. لذلك، فإن التطوع للبحث كان انتقائي وبالتأكيد لا يسمح بعينة صالحة للتحليل الكمي. في ضوء ذلك، توصيتنا بتكثيف البحث الذي بدأناه، بطريقة نوعية حول حدوده من خلال محاولة استخدام طريقة 'كرة الثلج' للوصول إلى المزيد والمزيد من المصادر من جميع القرى.

في ضوء المقابلات التي أجريت، تظهر أهمية البحث داخل المجتمع عندما يبدو أن التقارير الداخلية أكثر حساسية للاختلافات من التقارير الخارجية. نتيجة لذلك، يوصى بتوسيع البحث بشكل أساسي من خلال مصادر في المجتمع:

١. يجدر إجراء مقابلات مع المزيد من النساء مع عائلات من قرى أخرى كي يتم تمثيل جميع القرى غير المعترف بها.

٢. إذا كان ذلك ممكنًا، يوصى بتوسيع الدراسة لتشمل الرجال الذين لديهم عائلات - ومن المحتمل أن نتعلم الكثير عن مصادر الطعام وأسعاره.

٣. ويمكن أيضًا أن يمتد ليشمل الفئات المُعالة، وخاصة كبار السن والشباب.

٤. بالإضافة إلى ذلك، من المفيد إجراء مقابلات مع المهنيين مثل الأطباء وخبراء التغذية الذين يتعاملون مع علاج السكان.

من وجهة نظر موضوعية، ظهر عدد من الموضوعات التي يمكن استكشافها بشكل أكبر في البحوث المستقبلية وتعزيز السياسات:

١. تشابك الأمن الغذائي وأمن البنية التحتية، ولا سيما المياه والطاقة.

٢. وعي السكان بانعدام الامن الغذائي كمصطلح والجوانب التي يتكون منها، وعلى وجه الخصوص أهمية التنوع وجودة الطعام.

٣. العادات الخيرية بين السكان مرتبطة بانعدام الامن الغذائي، ولا سيما الزراعة الذاتية والمساعدة المتبادلة.

٤. الجوانب المتعلقة بالجنس: تقسيم العمل فيما يتعلق بالأمن الغذائي في الأسرة؛ الفروق العمرية في دور المرأة؛ تعدد الزوجات وعواقبه على انعدام الأمن الغذائي عند النساء وأطفالهن؛ وضع النساء (وأطفالهن) الذين يفتقرون إلى الحالة المدنية (الهوية).

توصيات:

تتطلب قضية القرى مسلوبة الاعتراف حلاً شاملاً على شكل ترتيب تخطيطي وتوزيع خدمات متساوية. ولكننا لن نتطرق إلى هذه الأمور هنا، وسنركز على التوصيات المتعلقة بتحسين الوضع الحالي، حيث لا تزال القرى مسلوبة الاعتراف. هذه الاقتراحات أولية وتتطلب مزيدًا من البحث.

ولكن في الوقت نفسه، **يتطلب الوضع في القرى على جميع الأصعدة - وكذلك على صعيد الأمن الغذائي، اهتمامًا فوريًا.** نوصي بعدم المماطلة واتخاذ إجراءات بطرق مبتكرة لضمان الأمن الغذائي لأكثر من ٨٠ ألف مواطن إسرائيلي. لذا نوصى بما يلي:

١. **تحسين إمكانية الوصول إلى الطعام الصحي والمغذي وتوافره بسعر معقول داخل القرى.** نقترح نموذجًا لسوق متنقل مثل ذلك الموجود في مدن النقب الغربي، فقد تؤدي مثل هذه الخطوة إلى تحسين وضع الأمن الغذائي على الفور.

٢. تحسين **إمكانية وصول المرأة** - من خلال سفريات منظمة إن لم يكن النقل العام متوفرًا، بطريقة منظمة وغير متعلقة لها مواردها الخاصة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمن تحتاج إلى قائمة طعام فريدة أو علاج طبي.

٣. **حفظ عادات المساعدة المتبادلة،** وربما توسيعها حتى للقرى المجاورة، كنوع من منظومات الدعم.

٤. **حفظ عادات الزراعة للاستخدام الذاتي وتوسيعها** ومنع الدولة من هدم وتدمير المحاصيل. من أجل عدم انتظار حل قضية الأرض، نوصي بالتفكير بالزراعة بالطرق التي سيتم الاتفاق عليها مع المؤسسات، على سبيل المثال، قطعة أرض في موقع مركزي.

٥. **توعية** المسؤولين والسكان بمفاهيم الأمن الغذائي والتغذية الصحية. في هذا الصدد، يوصى بأن يشكل الطلاب والطالبات جسرًا لنقل المعلومات إلى أولياء الأمور والأسرة والمجتمع من خلال زيادة الكشف على قضية انعدام الأمن الغذائي على

جميع مستويات التعليم.

٦. **تحسين نظام العلاج وإيجاد** المصابين **بأمراض متعلقة بالسمنة وبانعدام الأمن الغذائي وعلى رأسها مرض السكري.**

٧. **توسيع وزيادة الحلول والاستجابات لجميع القرى، بما في ذلك إمكانية الوصول وتحصيل الحقوق** وما إلى ذلك. مما ينبثق عن البحث، هناك برامج متفرقة، عادة في القرى الفردية وبشكل رئيسي من خلال الجمعيات المحلية في حين أن الإجابات التي قدمتها الدولة غير معروفة للسكان. يجدر تقديم خدمات عالية الجودة في مجالات التعليم والرعاية والتوظيف لسكان القرى مسلوبة الاعتراف، بما في ذلك من خلال نظام التغذية في المدارس، ونظام التنقل لأقسام الرفاه التي تصل إلى بعض القرى، ومكاتب التوظيف، والصناديق الصحية المختلفة وأنظمة توزيع الغذاء من خلال الجمعيات التي تدعمها الدولة والأولوية في تخصيص بطاقات الطعام وأنواع المساعدة الإضافية.

٨. مطلوب حلول إضافية للأطفال، وليس من الواضح ما إذا كانت هناك أعمار مُعرضة لانعدام الأمن الغذائي بشكل خاص، لأنه يبدو أنه لا عمر يتلقى حلًا أفضل من غيره. **يوصى بإنشاء هيئة لتحديد الأطفال** في حالة انعدام الأمن الغذائي وتقديم استجابة شاملة من قبل وزارة التربية والتعليم والرعاية

في المؤسسات التعليمية وخارجها **في هذا الموضوع يوصى بتوسيع المناقشات والتوصات بحيث** تتجاوز البحث الحالي، وتصل بشكل استباقي إلى جميع القرى وليس بعضها فقط. نوصي أيضًا بتخصيص نظام تغذية في المدارس ورياض الأطفال في جميع أيام الدراسة، وليس في بعضها فقط، يقدّم طعامًا مغذيًا ومتنوعًا بشكل خاص، بما في ذلك المكونات الغذائية التي يفتقر إليها السكان.

٩. وأخيرًا، نوصي ببناء خطة مخصصة للتعامل مع حالات الطوارئ التي تقيّد حركة سكان القرى وتمنعهم من مغادرة قراهم. تؤدي هذه الأوضاع إلى حالات مجاعة كما حدث لدى جزء من العائلات خلال فترة الكورونا.

MAZON | A Jewish Response To Hunger

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواه المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality

מרכז אדוה
מידע על שוויון וצדק חברתי בישראל